

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

د.عزيرو سليمة

المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة

salimaazirou@hotmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تحتل أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المؤسسات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتجسد أهميتها، بدرجة أساسية، في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعانيها غالبية الدول المتخلفة خاصة عند الشباب. وتتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المؤسسات الكبيرة، وتساهم في زيادة الدخل وتنوعه، وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظرا للارتباط المباشر للملكية المؤسسة بإدارته، وحرص المالك على نجاح مؤسسته وإدارته بالطريقة المثلى.

RESUME

Cette présente étude vise la connaissance approfondie du monde de la PME compte tenu du poids qu'il représente dans les prises de décisions économiques et compte tenu du rôle capital dévolu aux PME dans le processus de Développement économique et sociale des pays développés et des pays en voie de développement. En effet cette importance capitale est due essentiellement aux capacités des PME matière de création d'emplois de manière massive et au moindre cout, ce qui contribue par conséquent, à la résolution des problèmes de chômage auxquels sont confrontés les pays sous-développés particulièrement au sein de la population des jeunes.

Aussi les PME sont fortement liées aux systèmes de production des grandes entreprises avec lesquels elles sont en interactions, en amont et en aval. Globalement, elles contribuent considérablement dans les revenus internes d'un pays, avec une diversification des activités et l'augmentation de la valeur ajoutée locale. Les PME se distinguent également par leurs nombreuses possibilités dans l'emploi des capitaux compte tenu des liens directs existants entre les

gestionnaires et le chef d'entreprise. Ce dernier s'attache à entretenir la gestion et la réussite de son entreprise de la meilleure manière possible.

Abstract

The present study aims at a thorough knowledge of the world of SMEs, given its importance in economic decision-making and in view of the important role of SMEs in the process of economic and social development both within developed countries and in developing countries. Indeed, this crucial importance is due mainly to the capacities of SMEs in the massive creation and at the lowest cost of jobs, which therefore contributes to the resolution of the unemployment problems faced by the underdeveloped countries particularly among the population of young people..

SMEs are there for closely linked to the production systems of the large companies with which they are interacting, upstream and downstream. Overall, they contribute significantly to a country's internal income, diversification and increased local value added. SMEs are also distinguished by their many possibilities in the use of capital, given the direct links between managers and the entrepreneur. The latter is committed to rational management and the success of its business.

تمهيد:

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول العربية منذ بداية الثمانينات وما حملته من توجهات جديدة في سياسة التنمية خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفعنا إلى إلقاء نظرة شاملة على السياسة التنموية في هذه الدول بعدما ارتبطت بخيارات صناعية كان لها بعد إيديولوجي، حيث أعطت الاهتمام للقطاع العام في تسيير المؤسسات العمومية الضخمة اعتقاداً بأن دورها يتناسب مع حجمها في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء أثبتت أن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة له دور مؤثر وهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً وفي التنمية الصناعية علي وجه الخصوص بطبيعته جزءاً هاماً من النسيج الصناعي للدول، وباعتباره مدخلاً هاماً لحل مشكلة البطالة، وعاملاً حيوياً في زيادة الدخل القومي ومصدراً مغذياً للمؤسسات الكبيرة ووعاءاً رحباً لتعبئة المدخرات الوطنية. هذا بالإضافة إلى ما له من مرونة التوطن الجغرافي والتكيف مع ظروف كل منطقة وولاية.

وللتدليل على دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية قسمنا هذا العمل إلى ثلاثة محاور تناولنا فيها جملة من الأفكار تدور حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها، مزاياها ومبررات اللجوء إليها.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحمل عبارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* في مضمونها كل من معايير الكمية، لذلك يمكن التفرقة بين مؤسسة صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة، وكذا معايير نوعية تسمح بإبراز خصائص كل نوع من المؤسسات.

ويعكس هذا التنوع في المعايير، تعدد الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى اختلاف التعاريف بين الدول، لهذا سنحاول في هذا المحور تحديد مختلف المعايير الكمية والنوعية التي يعتمد عليها في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إبراز أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أ. معايير تحديد التعريف

أدت محاولة وضع تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع الدول -على اختلاف درجة نموها إلى اصطدام الباحثين والمهتمين بالقطاع، بصعوبات تكمن أساساً في اختلاف النشاط الاقتصادي، ودرجة نموه داخل الدولة الواحدة أو حتى بين الدول، وهذا ما لم يمكنهم من تحديد الفروقات الجوهرية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والمؤسسات الكبرى من جهة أخرى، ومع هذا فقد كانت للباحثين عدّة محاولات لإعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معتمدين في ذلك على معايير كمية وأخرى نوعية والتي تحدّد حجم المؤسسة والخصائص التي تتميز بها.

1- المعايير الكمية: يتحدّد كبر أو صغر المؤسسة استناداً إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل¹: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، أما المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.

لكن المعيار الأكثر استعمالاً لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة. والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، ونشير هنا إلى أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف، وقد يتطلّب الأمر استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.

وفي هذا الصدد ندرج الجدول رقم 01 الذي يعطي لنا الصورة التطبيقية لاستعمال هذه المعايير الكمية في عدّة دول.

*- هذا الرمز اختصاراً لعبارة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

¹ - عمر تليلي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية علوم التسيير، جامعة الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص 05.

جدول رقم 01: المعايير الكمية المعتمدة في تحديد التعريف للمؤسسات ص وم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		الدول
رأس المال	عدد العمال	
100 مليون ين	300	اليابان
----	300	الولايات المتحدة
05 مليون فرنك فرنسي	500	فرنسا
----	300	بريطانيا
3.5 مليون دولار	300	الشيلي
3.6 مليون دولار	----	البرازيل
750 ألف روبية	----	الهند
15 مليون دينار	250	الجزائر

Source: Rapport sur l'état des lieux de secteur PME, Ministère de PME, Juin 2000, p: 05.

يختلف معيار العمالة مثلا من دولة لأخرى، ففي الجزائر أقل من 250 عامل. إلى أقل من 300 عامل في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا معيار رقم الأعمال المستعمل في بعض الدول من 15 مليون دينار في الجزائر إلى 05 مليون فرنك فرنسي في فرنسا.

2- المعايير النوعية: لا يكشف الاعتماد على المعايير الكمية لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى عن طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل..... لذا فإنّ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعتمد على المعايير الكمية فحسب، بل يتعيّن إضافة معايير نوعية أخرى تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها واختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى.

وقد ورد في كتاب ألفه (E-Staley) تحت عنوان (Small Industry Development) أنّه يمكن اعتبار مؤسسة أنّها صغيرة أو متوسطة إذا وجدت فيها خاصيتان من الخصائص الأربعة التالية:

- استقلالية الإدارة، فعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة.
- تعود ملكية المؤسسة ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد.
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إذ أنّ احتياجاتها إلى السوق يمكن أن تمتدّ خارجيا، كما أنّ أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون منطقة واحدة.
- تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم، إذا ما قورنت بالمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط.

ويعكس هذا التنوع في المعايير تعدد الخصائص التي يميّز بها القطاع المعني، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف من بلد إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى، حتى وإن اتفق بعضها في نوعية المعايير المعتمدة، إلا أنها لا تعطيها نفس الأهمية بسبب عدّة عوامل اقتصادية، تقنية وسياسية² من بينها:

- **العوامل الاقتصادية:** تتمثل في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في إفريقيا الغربية يمكن أن تكون صغيرة في اليابان مثلا، كما أنّ شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغير من مرحلة لأخرى، ممّا يؤدي إلى تغير في حجم المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصبح صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، إضافة إلى ذلك يؤدي تنوع الأنشطة الصناعية إلى تغير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع؛

- **العوامل التقنية:** تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا فإنّ عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر وعلى العكس من ذلك فإذا كانت عملية الصنع مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها والمتكاملة، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة؛

- **العوامل السياسية:** تتمثل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع، ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه ومساعدة القطاع.

ب. التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسمح عملية تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إرساء إحدى قواعد التنمية الاقتصادية في البلاد، وهذا ما يساعد الدولة على إعداد السياسات وبرامج الدعم للمستفيدين من القطاع.

ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول، نجد غياب تعريف متّفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبعض الدول تعتمد على القانون في تعريفها كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ودول ومنظمات يكون تعريفها إداريا، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة ل ألمانيا وهولندا، بالإضافة إلى بعض التعاريف الأخرى المتّفق عليها من قبل المجموعات الدولية، مثل التعريف المقدم من طرف البنك الأوربي للاستثمار.

لهذا سنحاول تقديم تعاريف لبعض الدول، ثمّ نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

²- دمدموم كمال، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، دراسات اقتصادية، العدد 2 (2000)، ص 185

لقد تمّ تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي³:

- المؤسسات الخدمائية والتجارة بالتجزئة.....من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- مؤسسات التجارة بالجملة.....من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات الصناعية..... عدد العمال 250 عامل أو أقل.

2. تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ميّز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول رقم 02.

جدول رقم 02: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وبقية فروع النشاط الصناعي.	أقل من 100 مليون ين.	300 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين.	100 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين.	50 عامل أو أقل.

emploi, études 'Source: D. BRAIN, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, documentaire n° 4715.1983 p:5

3. تعريف السوق الأوروبية المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أمام هذا الاختلاف الذي يتعلّق بالتعريف المقدم لهذا القطاع بين الدول الأوروبية، ارتأينا إلى إدراج التعريف المقدم في إطار السوق الأوروبية المشتركة، والذي يقترحه البنك الأوروبي للاستثمار، إذ يعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة تلك المؤسسة التي تحقّق المعايير التالية:

- عدد العمال المشتغلين يصل إلى 500 عاملاً أو أقل؛
- يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها 79 مليون وحدة نقدية أوروبية أو أقل.

4. تعريف اتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أعطى هذا الاتحاد تعريفاً حديثاً للمؤسسات ص و م، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والمُلخَص في الجدول التالي:

³- لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1994، ص 11

جدول رقم 03: تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات ص و م

نوع المؤسسات	عدد العمال
مؤسسات عائلية و حرفية	من 1 إلى 10 عمال
مؤسسات صغيرة	من 11 إلى 49 عامل
مؤسسات متوسطة	من 50 إلى 100 عامل
مؤسسات كبيرة	أكثر من 100 عامل

Source: LEFEBURE BLEDE, *financement des entreprises*, édition PARIS, 1992, p : 793

كما اعتمد الإتحاد على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الإشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرف نوعا من تقسيم العمل، يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج، ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير.

5. تعريف الإتحاد الأوربي⁴:

حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات ص و م سنة 1996 من طرف الإتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجرا.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

6- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد كانت للجزائر عدّة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات ص و م، ولكنها تعاريف غير رسمية، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات ص و م (1974-1977)، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الآتي: نسبي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية: مستقلة قانونا.

⁴ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، الدورة العامة العشر: جوان 2002، ص 06

- تشغل أقل من 500 شخص.
- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أما المحاولة الثانية، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشأة التي:

- تشغل أقل من 200 عامل.
- تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثم كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي يعرف المؤسسات ص و م بأنها:

" كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية".

إلا أنّ هذه التعريفات تبقى ناقصة، لكونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصّلا رسميًا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م، الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدًا للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني "La charte de Bologne" في تعريفها للمؤسسات ص و م، في جوان 2000⁵، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

ومن بين التعاريف التي تضمنتها القانون التوجيهي نذكر ما يلي⁶:

"تعرف المؤسسات ص و م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية.

⁵ - بوهزة محمد وآخرون تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة المشروعات المحلية سطيف، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 28-25 ماي 2003، ص 8

¹⁶ - الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، العدد 77، ص 26

وهناك بعض التعاريف المفصلة التالية:

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.
 - المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.
 - المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.
- ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي:

جدول رقم 04: توزيع المؤسسات ص و م حسب التعريف القانوني

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

من خلال الجدول نستخلص أنّ تعريف المؤسسات ص و م، يرتكز على ثلاثة مقاييس: المستخدمون، رقم أعمال الحصيلة السنوية، استقلالية المؤسسة.

ثانياً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة الحجم يتزايد شيئاً فشيئاً حيث ترجم ذلك في إعطاءها دوراً أكبراً في السياسات الاقتصادية للبلدان ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة الحجم نذكر ما يلي:

- فشل الكثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات والصناعات العملاقة وعدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بها نظراً لارتفاع تكاليف تسييرها مما أدى بهم إلى التفكير في تقسيمها إلى وحدات صغيرة؛
- ازدياد الفقر والبطالة في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة مما أدى بالهيئات الدولية إلى المناداة بتطبيق سياسة داعمة ومحفزة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة للتقليل من انتشار الظاهرتين؛

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ظهرت بشكل واضح أهميتها ودورها الفعال في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:⁷

أ. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعاً في الدول المتقدمة والنامية. فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.⁸

فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة.⁹

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE¹⁰، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلاً نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وفرنسا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمال وبأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية، وفي اليابان تصل نسبة عمالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عام 2002 إلى قرابة 81% من مجموع عدد العمال فيها. وأما في الدول النامية، فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها:

✓ تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلاً عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة؛

1- لخلف عثمان، واقع المؤسسات ص م وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة الجزائر، 2004، ص56

⁸-Xavier. Greffe : Les PME CREENT-ELLE DES EMPLOS? ECONOMICA, PARIS 1984. p9-10.

⁹ - صفوت عبد السلام عوض الله: اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة

العربية، 1993 ص41.

¹⁰ perspectives de l'OCDE sur les PME, PARIS 2000. Organisation de coopération et de développement économique,

✓ تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة- في المتوسط - لخلق فرص العمل وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة. ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 805 ألف مؤسسة عام 1979 إلى 1638 ألف مؤسسة عام 1992، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 6.7 مليون فرصة عمل في 1980/1979 إلى 12.83 مليون فرصة عمل في 1993/1992.

ب. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساساً على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصراً لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

ج. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد:

✓ منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقي قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية:

✓ اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير:

✓ تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبياً على المدى القصير.

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاماً كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40-46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50% في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات

جزءاً من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات¹¹.

د. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي.

من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام.

فالمؤسسات الكبيرة تتواجد في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تنتشر في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنباً إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها:

✓ إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير؛

✓ وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

وعلاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى يمكن لها أن تأخذ أحد الشكلين: التكامل غير المباشر والتكامل المباشر.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معاملته وورشه بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلاً صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ. تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية.

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافياً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنمية تذكر من بين أهمها:

✓ إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم، يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت

¹¹ - لخلف عثمان، واقع المؤسسات ص م وسبل دعمها وتنميتها، مرجع سابق، ص 59

إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة، والتي فاقت القورات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة. وهذه الظاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية كما هو الشأن في الجزائر، فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أنها تتركز في كبريات المدن خاصة الجزائر العاصمة، والبلدية في الوسط ووهران وتلمسان في الغرب وعنابة وقسنطينة في الشرق من مجموع 48 ولاية تشكل التقسيم الإداري، تشغل أكثر من نصف العدد الجمالي للعمال. ونتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية، يتحول الأفراد للعمل في قطاع الخدمات الهامشية، وبصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة، ونجد أن البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجيا بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة:

✓ إن إنعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشروعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك:

✓ تحقيق التوزيع العادل للدخل، فبانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنیان الاقتصاد الوطني ككل:

إن الانتشار الجغرافي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعه أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلباتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.

الخاتمة:

ان الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة لكل باحث ومهتم بهذا المجال، باعتبار ان تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسم بمقارنة هذا النوع من المؤسسات مع المؤسسات الكبرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال تجارب بعض الدول التي اولت اهتماما خاصا بهذا النوع من المؤسسات يمكن القول انها تحقق ما لا تستطيع المؤسسات الكبيرة تحقيقه، وهذا بسبب قدرتها على المنافسة نظرا للمميزات التي تتميز بها من صغر في حجم، ومردودية راس المال المستثمر، كما انها لا تتطلب غالبا تكنولوجيا معقدة، إضافة الى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات وحتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متمثلة في توفير مناصب العمل، تحقيق الاكتفاء الذاتي، المساهمة في القيمة المضافة والمساهمة في الناتج المحلي الخام ، يجب ان يوفر لها الدعم الكامل من قبل الحكومات خصوصا في مجال التمويل وكذا التسهيلات الإدارية والقانونية وهذا ما اثبتته بعض التجارب الدولية.